

بشير جانسر إلى الدعم الذي يُقدّمه «قسم تشجيع السّلام المدني» بوزارة الخارجية السويسريّة لقسام «دراسات سياسة الأمن» في جامعة زيورخ الفيدرالية، لمواصلة الأبحاث الخاصّة بالاقتصاد والحروب. إذ يرى ممثلو الاقتصاد السويسري، والحكومة الفيدرالية، والباحثون السويسريون، إمكانية قيام سويسرا بدور ريادي في هذا الحقل.

يشرح جانسر أهمية دراسات السّلام في عصرنا هذا، قائلاً: «إنّ سياسة الأمن كان لابدّ أن تتغيّر، تجاوباً مع الوضع المعقد لهذه المشكلة العالميّة. لقد طرحت نظريات لحلول جديدة يتمّ تطويرها في الوقت الرّاهن. من ذلك مثلاً تزايد المطالبة بالتعاون بين الباحثين في فروع علميّة مختلفة، كالسياسة، والتّاريخ، والاقتصاد، والقانون، وعلم النفس. بل إنّ هذا التّعاون صار يُطبّق الآن في مجالات مختلفة بطريقة صحيحة.»

لقد نشأت «دراسات حلّ النزاعات بطريقة مدنيّة سلميّة» بعد النتائج السيئة للحلّ العسكري للنزاعات في مائة السّنة الأخيرة. يرى هذا التّيّار البحثي أنّ الحلّ العسكري للنزاعات هو في الواقع جزء من المشكلة التي تواجهنا، وليس جزءاً من الحلّ! وأنّ مشكلة الإرهاب أيضاً لا يمكن حلّها بالحرب، وأنّ الحرب الكونيّة على الإرهاب قد صارت الآن في مأزق، وتتيجه إلى طريق مسدود.

الملفت للنظر هنا هو النّظرة الإيجابية لمعنى «النّزاع»! يقول جانسر: «بدون التّحوّل إلى دعاية الخوف، وبثّ الرّعب، تُعيد دراسات السّلام المدني إلى مصطلح "النّزاع" قوته الطبيعيّة الإيجابية. ذلك أنّه عندما يتمّ حلّ النزاعات داخل العلاقات الشخصيّة بين الأفراد، وفي العائلة، وبين الجيران، وداخل كلّ بلد، وبين البُلدان المختلفة، بطريقة سلميّة وليست عسكريّة - يمكن أن تساهم هذه النزاعات في التّطوير البناء للأفراد، والجماعات، والمجتمعات.»

ي طرح جانسر السؤال: من المستفيد من الحروب؟ ثمّ يُشير إلى العلاقة السّلبية التي تحدّث عنها الباحثون في تسعينات القرن العشرين بين الاقتصاد والنزاعات، حيث يقول: «إنّ القطاعات غير الشرعيّة للاقتصاد الدولي - خاصّة تجارة المخدرات، وغسل الأموال - قد وسمت عن حقّ بأنّها عناصر مثيرة للنزاعات. لكن أيضاً بعض القطاعات الشرعيّة للاقتصاد الدولي، مثل صناعة الأسلحة، وصناعة المرتزقة، وصناعة الأخشاب المعتمدة على تدمير الغابات الطبيعيّة، وصناعة البترول، وصناعة الماس، صارت جميعاً محلّ نقد. لقد أصبح بعض قطاعات المجتمع يعتقد أنّ الاقتصاد الكوني أو الدولي له تأثير مدمر على البشريّة

في منظمة «مستودع الفكر أفنير سويس» في زيورخ، وهي منظمة أنشأتها وتمولّها شركات: إيه بي بي، كوني للسياحة، مجموعة يعقوب، ماكينسي، نوفارتيس، نيستل، روشيه، سولسر، شركة ري للتأمين، شركة زيورخ للخدمات الماليّة، بنك كريدت سويس، بنك يوبي إس، مجموعة بنوك جنيف الخاصّة. كان جانسر أيضاً عضواً في مجموعة الخبراء الباحثين في وزارة الخارجية السويسريّة الخاصّة بتشجيع السّلام المدني، ودعم حقوق الإنسان.

عالج جانسر أزمة كوبا في كتابه: *„Reckless Gamble. The Sabotage of the United Nations in the Cuban Conflict and the Missile Crisis of 1962“* - حيث قرّان المناقشات الدبلوماسية في الأمم المتحدة بالعمليات الخفية للمخابرات المركزية الأمريكيّة أثناء تلك الأزمة. أمّا كتابه الثّاني الذي أصدره بمشاركة كلّ من أوفه فاجشال وهانس رينتش، بعنوان: *„Der Alleingang. Die Schweiz zehn Jahre nach dem EWR Nein. Orell Füssli, Zürich 2002; auf Französisch bei Labor et Fides, Genf 2003.*

(= الاستقلال. سويسرا بعد عشر سنوات من رفض الانضمام إلى المنطقة الأوروبيّة الاقتصاديّة. مكتبة أورال فوسلي، زيورخ سنة 2002م. الطّبعة الفرنسيّة في دار لآبور آت فيدس، جنيف سنة 2003م) - فقد بحث فيه إشكالية ضعف التّموا الاقتصادي في سويسرا، وقابلها ببيانات تلك الدّول التي انضمت إلى السّوق الأوروبيّة المشتركة.

في كتابه الثّالث: *„Operation Gladio“* - (= عملية جلاديو. جيوش الناتو الخفية والإرهاب في غرب أوروبا. دار فرانك كاس، لندن - ودار فاطسي، روما، سنة 2004م) - فيستعرض فيه جيوش الناتو المكتشفة حديثاً، الباقيّة في الخلف، والعمليات الخفية للمخابرات العسكريّة في الدّول الست عشرة الأعضاء في حلف الناتو أثناء الحرب الباردة.

من آراء جانسر

نستعرض هنا بعض آراء جانسر بخصوص حلّ النزاعات بطرق سلميّة، وتشجيع السّلام المدني، والدّور الفعّال الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاصّ من أجل دعم السّلام والاستقرار، ومحاربة الفقر، والحفاظ على البيّة.

حوار مع الباحث السويسري دانييل جانسر - المتخصص في الاقتصاد ومكافحة الحرب والتّام

تلم: ثابت عيد

مقدمة

دراسات الحرب والسّلام وعلاقتها بالاقتصاد والتّموية هي فرع جديد نسبياً من فروع البحث العلمي التي ابتدعها الغرب كضرورة ملحة لبحث خلفيات معاناة البشريّة من ويلات الحروب ومصائبها منذ قرون طويلة، والسعي لتقديم مقترحات لنزع فتيل الحروب، ودعم السّلام العالمي، واحترام حقوق الإنسان. من المؤسف له أنّ مثل هذه الدّراسات تكاد تكون مجهولة في عالمنا العربي.

الباحث السويسري دانييل جانسر يرأس قسم الأبحاث العلميّة الخاصّة بموضوع «الاقتصاد والصّراعات الحربيّة» في «مركز أبحاث سياسة الأمن» بجامعة زيورخ الفيدرالية، منذ سنة 2003م.

يبحث جانسر خبرات الشّركات السويسريّة العاملة على السّاحة الدوليّة في هذا الحقل الحساس، حيث يسعى إلى توضيح إمكانيات القطاع الخاصّ واستراتيجيته في سويسرا، لتحاكي الصّراعات الحربيّة، أو التقليل منها. تتطّلق دراسات جانسر من ثلاث دعاوى. أولاً: إنّ الصّدامات الحربيّة تتمثّل أيضاً في العقدين القادمين تحديات دوليّة كبيرة. ثانياً: إنّ الشّركات المتعدّدة الجنسيات تستطيع من خلال نشاطها الاقتصادي التأثير في محيطها بخصوص الصّراعات الحربيّة سلبيّاً أو إيجابيّاً. ثالثاً: إنّ الشّركات السويسريّة العاملة على السّاحة الدوليّة لديها مصلحة قويّة طويلة المدى في استتباب الأمن والاستقرار في العالم.

من أعمال جانسر

درس دانييل جانسر التّاريخ، والعلاقات الدوليّة، والفلسفة، والأدب الإنجليزي، في جامعة بازل بسويسرا، وجامعة امستردام بهولندا، وفي كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة بلندن. وهو يتحدّث الإنجليزيّة، والفرنسيّة، والألمانيّة، والإيطاليّة، والأسبانيّة. عمل جانسر مدير مشروع بحثي، ومحللاً سياسياً

مشروع مشترك مع "منظمة العفو الدولية"، و"برنامج الأمم المتحدة للتنمية"، من أجل تدريب القضاة في فنزويلا لمقاومة انتهاكات حقوق الإنسان بطرق مدنيّة.

2- في موزانبيق قدّمت شركة الأقطان "أجريمو": البذور والتقايي والقروض الصّغيرة والتقنيّة اللازمّة للشركات الصّغيرة والمتوسطة، من أجل زراعة القطن وإنتاجه. في سنة 1998م وردّ خمسة عشر ألف فلاح خمسة آلاف طن من القطن إلي شركة "أجريمو".

3- في إيرلندا قامت شركة برامج الكمبيوتر "أوراكل" سنة 1999م بالاشتراك مع الـ *State of the World Forum* بتقديم مائة جهاز كمبيوتر متصل بالإنترنت إلى المدارس الكاثوليكيّة والبروتستانتية، والمشاركة، في بلفاست، تشجيعاً للتعايش السلمي بين أطراف النزاع هناك.

4- تعاونت شركات: شل، وبي بي، وريو تينتو، وبريتش تليكوم، وبرومير أويل، ونوكيا، ونورديسك، ونورسك هايدرو، وستيت أويل - مع خبراء حقوق الإنسان، لتغيير استراتيجيتها عملها، حيث وضعت أهدافاً واضحة في خطتها، ترمي إلى تشجيع احترام حقوق الإنسان، والتقليل من حدّة النزاعات الحربيّة. تقوم هذه الشركات بتدريب كوادرها على التعامل مع هذه القواعد الجديدة.

5- قامت شركة "أمريكان أكسبريس" بدعم "المعهد الدولي للسلام عن طريق السياحة"، لتنفيذ مشروعات تهدف إلى تشجيع حلّ النزاعات بطرق سلمية في الدّول السياحية.

6- في كوسوفو قام "البنك التجاري" بدعم تأسيس وتطوير "بنك المشروعات الصغيرة"، حيث يمتلك أسهماً فيه الآن. تخصص هذا البنك في تقديم القروض الصّغيرة، والتحويلات الماليّة، وتشغيل أموال دفاتر التّوفير. وكان أول بنك حصل على رخصة بممارسة عمله في كوسوفو بعد الحرب سنة 1999م.

نص الحوار

سؤال: ذكرت لي في أحد أحاديثنا السابقة ملاحظات هامّة، بل خطيرة، عن البترول واستهلاكه عالمياً، وبداية عصر انتهاء البترول ونضبه، وأنّ عصر ذروة استخراج البترول من الأرض قد وصلنا إليها. هل يمكن أن تحدثني بتفصيل عن هذا الموضوع الهام؟

جواب: إنّ أهمّ مصطلح في هذا السياق هو: «مرحلة ذروة استخراج البترول». نحن نستهلك الآن حوالي 80 مليون برميل بترول على مستوى العالم يومياً. هذه كمية هائلة

الحرب القائمة غير المتكافئة بين بعض الدّول الفقيرة ضدّ الدّول الغنيّة، تظهر أنّ دول "منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة" ليست بمأمن عن الإرهاب، أو لا يمكن ضمان سلامتها من الإرهاب إلا بنسبة محدودة».

المدهش في دراسات السلام هو الدّور الواعد الذي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم به من أجل دعم الأمن والاستقرار في العالم. يقول جانسر: «إنّ القطاع الخاص بوسعه القيام بدور حيوي قيادي في تشجيع السلام الدولي، وفي سياسة الأمن الدولي. فالقطاع الخاص وحده هو الذي يمتلك المعرفة، والمال، اللازمين لخلق فرص عمل جديدة، وتحقيق التنمية الاقتصاديّة خارج "منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة" في الدّول النامية، والبُلدان التي تعاني من الحروب والأزمات. فالتنمية الاقتصاديّة هي شيء حتمي لأيّ مجتمع يسعى إلى توطيد الأمن والاستقرار فيه على المدى البعيد. القطاع الخاص إذن بوسعه المساهمة في تحاشي اندلاع النزاعات العسكريّة بوسائل مدنيّة - كما أنه يستطيع المساعدة في توطيد دعائم الأمن والاستقرار في مناطق النزاعات السابقة من خلال الاستثمارات ونقل التكنولوجيا الحديثة. ولأنّه لا الحكومات، ولا المنظمات الدوليّة، ولا المنظمات الأهليّة غير الحكوميّة، تستطيع القيام بهذه الوظيفة، ينفرد القطاع الخاص وحده بالاضطلاع بهذه المهمة التي تكمل عمل الآخرين».

يشير جانسر إلى السياسة الجديدة التي بدأت بعض المؤسسات والشركات الكبرى تطبيقها، وهي سياسة ثلاثيّة الأبعاد. إذ لم يعد النجاح الاقتصادي وحده هو المطلوب، بل أصبح الآن النجاح البيئي والاجتماعي مطلوباً أيضاً. فلم يعد كافياً القيام بنشاط اقتصادي من خلال تقديم سلعة جديدة للسوق، وتوفير فرص عمل للأفراد، ودفع الضرائب للدولة، بل ينبغي أن يقرن كل هذا بالنجاح البيئي والاجتماعي. ولا فمن الممكن أن يصير الناتج الإجمالي سلبياً على المدى البعيد.

يضرِب جانسر أمثلة محدّدة توضّح الاهتمام المتزايد لشركات القطاع الخاص بالأبعاد الاجتماعيّة والبيئيّة والأخلاقيّة في المجتمعات التي تعمل فيها، حيث يقول: «إنّ القطاع الخاص قد أصبح شريكاً جديداً وهاماً في تشجيع الأمن والسلام في العالم. صحيح أنّ حساباته الرئيسيّة اقتصاديّة بحتة، لأسباب مفهومّة»، إلا أنّ الأمثلة التالية توضّح اهتمامه المتزايد بقضايا الأمن والسلام والحفاظ على البيئية:

1- عقدت شركة البترول النرويجيّة "ستيت أويل" شراكة جديدة في فنزويلا، من أجل تخفيف حدّة النزاع، وتحقيق الأمن على المدى البعيد، حيث قامت بعمل

والكرة الأرضيّة، وأنّ له مصلحة قويّة في إشعال الحروب، وإضرار النزاعات، من أجل تسويق الأسلحة، أو الاستيلاء على الثروات الطبيعيّة».

إلا أنّ جانسر يؤكد أنّ هذا اعتقاد خاطئ. إذ لا يمكن التشديد بصورة كافية على أنّ القسم الأصغر من الاقتصاد العالمي هو الذي يستفيد من الحروب وعدم الاستقرار. أمّا النسبة الكبرى من الاقتصاد العالمي، فهي تنظر إلى الأمن والاستقرار على أنّهما شرط أساسي لأيّ أنشطة اقتصاديّة. الشّيء نفسه ينطبق على أغلبية المستثمرين، وأصحاب المراكز القياديّة في الشركات، فهم يفضلون عالمياً يسوده السلام والأمن لأنفسهم، وأبنائهم، وأحفادهم. فالحالة النموذجيّة للسوق هي أن تكون سوقاً سالمة أمنة.

يذكر جانسر «منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة» كمثال على أنّ الاقتصاد العالمي يمكنه القيام بدور إيجابي في التغلب على الصّراعات والنزاعات، ودعم استقرار المجتمعات، حيث يقول: «مثل هذه السوق الآمنة والمسالمّة موجودة في سويسرا، والولايات المتحدة الأمريكيّة، واليابان، وجنوب كوريا، وأستراليا، ونيوزلندا، وكلّ الدّول الثلاثين أعضاء "منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة". إنّ القسم الأعظم من استثمارات الاقتصاد السويسري، والجزء الأكبر من النشاط التجاري السويسري يحدث في هذه المنطقة المستقرة من العالم».

هنا ينبغي ألا ننسى أنّ منطقة "منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة" هذه قد تكون هي نفسها أحسن دليل على أنّ الاقتصاد الكوني يمكنه القيام بدور إيجابي في التغلب على الصّراعات والنزاعات، ودعم استقرار المجتمعات». ثمّ يضيف جانسر ملاحظة هامّة، حيث يقول: «إنّ المنظمة السابقة لـ "منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة" - منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي - كانت تعمل بعد الحرب العالميّة الثانيّة، في توزيع أموال خطة مارشال الأمريكيّة، لإعادة بناء أوروبا التي دمرتها الحرب. إنّ الاستثمارات الاقتصاديّة هي التي وطدت الأمن والسلام في ألمانيا واليابان، بعدما دمرتهما الحرب، وجعلت منهما عملاقين اقتصاديين. بدون هذا التطوّر الذي حدث في ألمانيا الاتحاديّة التي تعدّ أهم شريك تجاري لسويسرا على الإطلاق، لما استطاعت سويسرا أبداً الوصول إلى ما وصلت إليه من رفاهية واستقرار». وبرغم هذا يحذر جانسر من المبالغة في التفاؤل: «سيكون من السّذاجة بلا شكّ اعتبار منطقة "منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة" - بمعزل عن بقية العالم - ستظل مستقرّة بلا نزاعات في عشرين أو خمسين السّنة القادمة. ذلك أنّ

مثل شراء الأسلحة، وجزء آخر سيذهب إلى «اقتصاديات السلام».

سيكون من الحكمة على المدى البعيد أن نقوم بتقوية «اقتصاديات السلام» على مستوى الكون. ذلك أن دول الخليج العربي تقع مباشرة فوق الآبار الغنية بالبتترول، وبالتالي فهي أكثر تعرضاً لاندلاع حروب الموارد الطبيعية. ينبغي على دول الخليج - انطلاقاً من مصالحها الذاتية - التخطيط للمدى البعيد، ومضاعفة استثماراتها في مجال «اقتصاديات السلام». إن المكاسب التي يمكن تحقيقها على المدى القصير من «اقتصاديات الحرب» تخلف وراءها كثيراً من الأضرار، وكثيراً من المواجه، على المدى البعيد.

سؤال: غالباً ما تبدو مشكلة الشرق الأوسط وكأنها غير قابلة للحل. هل لديك رؤية معينة، أو تصور، لكيفية إحلال السلام بين العرب واليهود؟

جواب: أحياناً أعتقد أيضاً أن هذه المشكلة مستعصية على الحل. نزاع الشرق الأوسط على كل حال هو أصعب نزاع يواجهنا في العالم اليوم، بجذوره التاريخية الضاربة في القدم، والمواقف المتصلبة لأطراف النزاع. لكن من وجهة نظر دراسات السلام فإنه من الطبيعي أن يكون بوسعنا حل كل النزاعات. هذا أيضاً ينطبق على النزاع العربي الإسرائيلي. هناك وسيلتان لحل أي نزاع: إما بالسلاح، وإما بالحوار. على كل طرف أن يختار الطريق الذي يناسبه ويحلو له. من أجل مشكلته بالحوار، سيتعلم كثيراً، ويسعد كثيراً. ومن يختار طريق العنف والحرب، فلن يتعلم شيئاً، وسيجني ألماً كثيراً، ناهيك عما سيتسببه للآخرين من مواجه وآلم.

من المعروف أن استخدام بعض الإسرائيليين والفلسطينيين للعنف لم يحقق إلا نجاحاً محدوداً. في الوقت نفسه قرّر بعض الإسرائيليين والفلسطينيين الكفّ بتاتاً عن استخدام أي نوع من العنف، لأن العنف المستخدم منذ أكثر من خمسين عاماً لم يؤدي إلى حل القضية. الوسيلة التي استخدمت على مدار نصف قرن دون جدوى، ينبغي تغييرها، وتجربة وسيلة أخرى جديدة. لهذا السبب قرّر هؤلاء اتخاذ حلول وسط في حوارهم، فكان عليهم تقديم تنازلات من مطالبهم القصوى، وهذا شيء واضح. ذلك أن مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين من الخارج، وقضية تقسيم القدس، وضمان أمن دولة إسرائيل، وربط قطاع غزة بالضفة الغربية، وغير ذلك من القضايا، هي في غاية التعقيد. لكن ينبغي أن نؤكد أن هناك فلسطينيين وإسرائيليين قد وجدوا حلولاً من

عدد قليل من دول العالم التي لديها احتياطي مرتفع من النفط. السعودية والإمارات العربية المتحدة من هذه الدول.

المملكة العربية السعودية تنتج اليوم حوالي عشرة ملايين برميل يومياً، وهو ما يعادل ثمن الاستهلاك العالمي. يقول السعوديون إن بوسعهم رفع الإنتاج في المستقبل ليصل إلى 15 مليون برميل يومياً، لسدّ العجز الناتج عن وصول بعض الدول إلى «ذروة الإنتاج»، ثم الانخفاض التدريجي لما يمكن استخراجه يومياً من النفط، قبل الوصول إلى النضوب النهائي، أي جفاف منابع النفط على الكرة الأرضية.

بيد أن كثيراً من الباحثين، مثلي، يتساءل: هل يستطيع السعوديون حقاً رفع إنتاجهم؟ وإذا كانوا يستطيعون، فكم من الزمن سيكفي إنتاجهم هذا - 15 مليون برميل يومياً - لمواجهة الطلب المتزايد على النفط، خاصة أن هناك مزيداً من الدول قد بدأ إنتاجها يتراجع؟

فبريطانيا مثلاً التي كانت تباع النفط المستخرج من بحر الشمال، قد بدأ إنتاجها يتراجع، أي أنها تجاوزت مرحلة ذروة الإنتاج، وذلك منذ سنة 1999م. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تجاوزت مرحلة ذروة الإنتاج قبل ذلك بسنوات طويلة، منذ سنة 1970م، ولذلك فهي تعتمد اعتماداً أساسياً على نفط منطقة الشرق الأوسط.

سؤال: باعتبارك باحثاً متخصصاً في قضايا السلام والحرب، تقول إن السلام والاستقرار يعدان شرطاً أساسياً لأي أنشطة اقتصادية. كيف ترى دول منطقة الخليج العربي من هذا المنظور؟

جواب: نحن نفرّق في دراسات السلام بين ما يسمى بـ «تجارة أو اقتصاد الحرب»، حيث تكسب الشركات من الحروب والنزاعات، وبين «اقتصاد أو تجارة السلام» حيث تكسب الشركات من خلال توطيد دعائم الأمن والاستقرار، ودعم الأسس الاقتصادية المستديمة المحافظة على البيئة.

الواقع أن معظم الشركات يعتمد على مجتمع قائم على الاستقرار، وعلى مستهلكين أصحاء. عند اندلاع الحرب في أي منطقة، غالباً ما ينهار الاقتصاد العادي، أو الطبيعي.

تؤدي دول الخليج في هذه الشبكة الدولية المعقدة دوراً هاماً، في مجال الاستثمار في المقام الأول. فمن خلال البترول الذي تباعه دول الخليج، والذي سيزداد ثمنه ارتفاعاً بسبب تراجع الإنتاج العالمي في السنوات القادمة، سيتضاعف دخل دول الخليج المنتجة للنفط. هذه الأموال سيتم استثمارها. جزء منها سيستثمر في «اقتصاديات الحرب»،

جداً. هذا يعني أننا نستهلك حوالي 30 مليار برميل من البترول سنوياً. ولأن الطلب على البترول سيزداد في خلال السنوات القادمة - بسبب توجه الصين والهند إلى حركة التصنيع، وأيضاً بسبب الاستهلاك المتزايد للبترول من قبل دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» - بحيث يتصاعد الاستهلاك العالمي من 80 مليون برميل يومياً، إلى 90 مليون، ثم إلى 100 مليون برميل، ثم إلى 110 مليون برميل يومياً، يطرح السؤال التالي نفسه: هل يمكن للإنتاج تغطية الطلب؟ أم أن ذروة الإنتاج العالمي للنفط ستوقف عند حدّ تسعين مليون البرميل يومياً، يتراجع الإنتاج بعدها إلى ثمانين مليون برميل، ثم إلى سبعين مليون برميل، ثم إلى ستين مليون برميل يومياً - وهو ما سيكون موجعاً جداً، لكن لن يمكن تحاشيه على المدى البعيد. ذلك أننا جميعاً نعرف أن النفط مورد طبيعي ستجفّ منابعه يوماً ما. لذلك هناك نقاش محتدم منذ سنوات طويلة حول نهاية عصر النفط. بيد أن النفط لم ينضب بعد. يذهب بعضهم إلى القول بأن الحديث عن نهاية عصر النفط لا معنى له. لكن هذا ليس صحيحاً.

لابد أن ندرس الأمر بعناية، ونعرف بدقة متى وصل الإنتاج العالمي للنفط إلى ذروته، أي إلى أقصى معدلته، وما معنى هذا بالنسبة لنا. ذروة الإنتاج العالمي من النفط لا تعني النهاية، بل الوصول إلى منتصف عصر استخراج النفط من باطن الأرض. الشوط الثاني من هذا العصر سيكون صعباً. لأن الإنتاج اليومي من النفط سينخفض من سنة إلى أخرى، هذا يعني حتمية تغيير بنية الاقتصاد العالمي، بل واندلاع الحروب والنزاعات. مسألة «ذروة الإنتاج العالمي من النفط» إذن هي مسألة هامة وحيوية للإنسانية جمعاء. يرى بعض الجيولوجيين أن عصر «الذروة» في الإنتاج العالمي للنفط، يقع بين سنة 2000م، أي وراءنا، وبين سنة 2020م، أي في المستقبل القريب.

سؤال: ماذا تعني هذه الحقائق بالنسبة لدول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؟

جواب: بالنسبة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فإن موضوع «ذروة الإنتاج العالمي للنفط» سيكون أهم قضية في العقدين القادمين على الإطلاق. ذلك أن لدينا اليوم 194 دولة في العالم. إلا أن النفط لا يتم استخراجه إلا في 65 دولة فقط. ومن هذه الدول الخمس والسبعين، تجاوزت تسع وأربعون دولة بالفعل مرحلة «ذروة الإنتاج». هذا يعني أنه لم يعد هناك إلا

شخصيات *Persönlichkeiten*

دانييل جانسر - Daniela Ganser

خلال الحوار، وهي حلول يمكن تطبيقها. لن يكون السؤال على المدى البعيد عمّا إذا كان الإسرائيليون أو الفلسطينيون هم المنتصرين. لأنّ عليهم التعايش معاً، ولأنّّه يستحيل على أي طرف تصفية الطرف الآخر. بل سيكون السؤال: هل سيتمكن أنصار الحوار والحلول الوسط والتعايش السلمي في كل من الطرفين من التغلب على التيارات الأخرى، لأنّ هاتين المجموعتين تعيشان اليوم بسلام واحترام متبادل.

سؤال: ما الذي تستطيع سويسرا تقديمه من أجل تشجيع السلام في الشرق الأوسط؟

جواب: قليل هو ما يمكن لسويسرا تقديمه هنا. فالقضية هي قضية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. يقيناً يمكن تشجيع الحوار، وهذا دائماً شيء محمود. وقد قامت سويسرا من خلال دعم مبادرة جنيف بتقوية الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يفضلون الحوار على العنف. هذا صحيح وهام. لكن ينبغي علينا أن نعالج هذه القضية برزانة وعقلانية: سويسرا لا تستطيع حل قضية الشرق الأوسط.